



لا أمل في الأفق

انتعاش النقل الجوي العالمي أقل من التوقعات

حركة الملاحة تزيد ضغوط الإنفاق على شركات الطيران

التمكين من الحصول على قروض، فإنه سيكون على الشركات الصمود إلى حين تحسن حركة الطيران التي تستند على رفع القيود".

وفيما ذكر تقرير لبقعة بي.بي.سي البريطانية أن شركات الطيران العالمية تحتاج إلى ما بين 70 و80 مليارات من الدعم الحكومي لتجاوز الأزمة الناجمة عن الوباء، أكد تقرير مجلس المطارات الدولي لمنظمة أوروبا أن المطارات الأوروبية فقدت حوالي 1.72 مليار مسافر في العام الماضي.

وقال أوليفر يانكوفتش رئيس مجلس المطارات "لا يمكن لأي قطاع أن يستوعب صدمة كهذه مفردة وأن المبالغ المخصصة لدعم القطاعات في المنطقة لم تتجاوز 2.2 مليار دولار أي أقل من 8 في المئة من فاقد الإيرادات".

ووفقا لاستطلاع أجرته مؤسسة كاتيرير غلوبال المتخصصة، رصدت وكالة رويترز تراجعاً في حركة المسافرين عبر مطارات الاتحاد الأوروبي بلغ 84 في المئة تزامن مع تعرض نصف القوى العاملة في قطاع الضيافة حول العالم لفقدان دخلهم بسبب تفشي الوباء.

وفي سياق متصل سجل قطاع الشحن الجوي العالمي خلال العام 2020 أسوأ انهيار في الطلب منذ بدء رصد أداء القطاع في عام 1990 بسبب تعطل إمدادات حركة التجارة العالمية وتراجع أنشطة الشحن.

وأظهرت بيانات أسواق الشحن الجوي العالمية للاتحاد الدولي للنقل الجوي تراجع الطلب على الشحن الجوي بنسبة 10.6 في المئة عام 2020 بالمقارنة مع عام 2019.

وتعد نسبة الانخفاض السنوي هذه الأكبر في الطلب منذ أن بدأ الاتحاد برصد أداء قطاع الشحن في العام 1990، متجاوزة التراجع في حركة تجارة البضائع الدولية الذي وصلت نسبته إلى 6 في المئة.

وأوضحت البيانات أن الطلب العالمي الذي يقاس بطن من الشحن لكل كيلومتر، سجل عام 2020 تراجعاً بنسبة 10.6 في المئة عن معدله عام 2019 (-1.8) في المئة بالنسبة إلى العمليات العالمية. وانخفضت سعة الشحن العالمية بنسبة 23.3 في المئة عام 2020 بالمقارنة مع 2019 (24.1) في المئة بالنسبة إلى العمليات العالمية، وتوقع هذه النسبة ضعف معدل انكماش الطلب.

ونظراً إلى انخفاض السعات المتوفرة، ارتفع عامل حمولة البضائع بنسبة 7.7 في المئة في العام الماضي، وأدى هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات والعائدات التي ساهمت في دعم شركات الطيران وعدد من الخدمات الخاصة برحلات المسافرين الطويلة في مواجهة الانخفاض الحاد في إيرادات المسافرين.

يتجه قطاع النقل الجوي العالمي إلى ضغوط جديدة خلال العام الجاري حيث أن التعافي سيكون حسب المؤشرات أضعف من التوقعات بفعل مخاوف من النسخ المتحورة من فايروس كورونا وتحديات استئناف حركة الملاحة الهزيلة التي ستجبر شركات الطيران على الإنفاق بما يتخطى أرباحها.

باريس - يرحز قطاع النقل الجوي العالمي تحت ضغوط كثيرة، حيث باتت تعافيه ضعيفا في ظل قيود إغلاق جديدة وعبء الإنفاق على حركة الملاحة ما سيفرض على شركات الطيران الإنفاق بما يتخطى أرباحها.

وأعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي إيأتا الأرباع أن قطاع النقل الجوي العالمي سيمثل في 2021 بين 33 في المئة و38 في المئة مما كان عليه في 2019، وخفض بذلك توقعاته وفقا لتطور الأزمة الصحية.

وكان الاتحاد الذي يضم 290 شركة طيران في العالم يراهن حتى الآن على حركة ملاحة بنسبة 51 في المئة مما كانت عليه قبل الجائحة.

لكن ظهور نسخ متحورة جديدة من الفايروس أدى إلى فرض قيود جديدة على السفر بدلا من أن يستقر على المستوى الذي كان عليه نهاية 2020.

وأعلن براين بيرس كبير خبراء الاقتصاد لدى إيأتا خلال مؤتمر افتراضي "القسم الأول من السنة سيكون أضعف مما توقعنا في ديسمبر".

وأضاف أن الاقتصاد يراهن على "انتعاش قوي في الفصل الثاني" مع تلقيح فئات المجتمع الأكثر ضعفا، وجمعه سيتوقف على السرعة التي تخفف بها الحكومات القيود على السفر.

ونتيجة لاستئناف حركة الملاحة الهزيلة ستستمر شركات الطيران في استخدام أموالها وتتخطى بذلك نفقاتها أرباحها.

وفي حين توقع الاتحاد في ديسمبر أنه "سيستخدم" 48 مليار دولار من أمواله خلال الفصول الثلاثة الأولى قبل إيجاد توازن في الفصل الأخير، بات هذا السيناريو "مستبعدا".

والتراجع المرتقب في حركة الملاحة في الفصل الأول سيدفع بالشركات إلى إنفاق ما بين 75 و95 مليار دولار في 2021 وفقا لسرعة انتعاش حركة الملاحة.

وقال بيرس إنه "حتى لو تمكنت شركات الطيران من خفض تكاليفها والاستفادة من تحسن في الرحلات الداخلية فإنه لا يتوقع أن يحقق القطاع أرباحاً قبل عام 2022".

في 2020 أسوأ سنة في تاريخ الملاحة الجوية صرفت شركات الطيران "أكثر من 150 مليار دولار من أموالها".

من جهته أعلن المدير العام لإيأتا ألكسندر دو جونيكا أن "إنفاق بين 75 و95 مليار دولار إضافية هذه السنة ليس أمراً سيتمكن هذا القطاع من تحمله دون مساعدة إضافية من الحكومات".

وشركات الطيران التي خسرت 510 مليار



ألكسندر دو جونيكا

إنفاق 95 مليار دولار
لن يكون ممكناً دون دعم الحكومات

وجاء فيه أن تأثير فايروس كورونا كان بالغاً على معدل التدفقات السياحية وقفزت بخسائر النشاط العالمي إلى مستويات تجاوزت الخسائر التي تكبدها في أعين الأزمات خلال العقود الماضية بدءاً من الأثار الاقتصادية للحرب العالمية ونهاية بأزمة عام 2009.

ورصد تقرير منظمة السياحة العالمية الذي نشرته على موقعها الرسمي انخفاضاً في أعداد السائحين على مستوى العالم بنسبة 74 في المئة عن العام السابق حيث استقبلت الوجهات في جميع أنحاء العالم عدداً أقل من الوافدين الدوليين.

وخسرت الوجهات السياحية مليار شخص في عام 2020 مقارنة بالعام السابق بسبب الانخفاض غير المسبوق في الطلب والقيود المفروضة على السفر على نطاق واسع، إضافة إلى تعرض ما بين 100 و120 مليون وظيفة سياحية مباشرة للخسر.

وعلى صعيد قطاع النقل الجوي أشارت تقديرات اتحاد النقل الجوي إيأتا إلى أن حركة الطيران العالمية لن تعود إلى مستوياتها ما قبل جائحة كورونا إلا في حدود عام 2024، حيث قال مدير القسم المالي في الاتحاد "إن الضبابية التي تخيم على قرارات الدول في فتح حدودها هي العامل الأساسي في هذه التقديرات".

وقالت إيأتا إنه "حتى في ظل ضخ الأموال العامة (173 مليار دولار) في أشكال مختلفة في 2020 بحسب إيأتا) أو بعد

المغرب يبحث خطط اعتماد عملة رقمية

إطلاق لجنة لدراسة مكاسب الدرهم الإلكتروني

بدأ المغرب بالتفكير رسمياً في اعتماد عملة رقمية لمواكبة التطور المتسارع للعملات الرقمية وازدهار عملة البيتكوين، وفي هذا السياق أطلق البنك المركزي لجنة للعمل على دراسة المشروع وكشف كافة أبعاده ومكاسبه، في ظل تسارع الرهانات العالمية على العملات المشفرة.

ووضع لجنة مخصصة لدراسة هذا الموضوع، رغم أن تطبيق العملة الرقمية لن يرى النور إلا على المدى المتوسط أو الطويل، ومن الضروري الاستعداد لذلك الآن.

ويأتي تأسيس اللجنة داخل بنك المغرب كنوع من المراجعة بعدما حذرت سابقاً، كل من وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل، رسمياً في العام 2017 من التعامل بعملة البيتكوين في البلد، لأن الأمر يتعلق بنشاط غير منظم، وينطوي على مجموعة من المخاطر المرتبطة بغياب إطار حثامي للزبون المتعاطي لهذا النشاط، وتقلب سعر صرف العملات المشفرة.

وأعلنت بعض الشركات العالمية والبنوك المركزية إمكانية الاستثمار والتداول بالبيتكوين كعملة أصول، خصوصاً بعدما وصلت العملة الرقمية المشفرة صعودها وتسجيلها رقماً قياسياً ليصل سعرها إلى 50 ألف دولار. وأشار خبراء اقتصاد مغاربة، إلى أن الاستثمار في العملات الرقمية مرتبط بمخاطر عالية نتيجة عدم وجود مرجعية مؤسسية من طرف المصارف والشركات الخاصة والعمومية، مضيفين أن الجهات الرقابية المغربية حذرت في كيفية المرور إلى الترخيص للتعامل بهذه العملة.

وفي مارس من العام 2020، غير بنك المغرب موقفه بخصوص العملات المشفرة، خلال مؤتمر دولي حول التحول الرقمي بالرباط، حيث قال عبد اللطيف الجواهري إن البنوك المركزية مدعوة إلى "وضع حلول مؤقتة للأصول المشفرة في ظل غياب مرجع قانوني يخول لها ذلك".

ولهذا اعتبر الخبير الاقتصادي محمادي يعقوبي أن "هذه العملة الجديدة تجلب فرصاً ولها مخاطر، لذلك يجب اغتنام الفرص والسيطرة على المخاطر، ومن الممكن فعلاً أن يطلق المغرب نسخته الإلكترونية من الدرهم، لكن هذه النسخة ستبقى تحت سيطرة بنك المغرب".

ويضمن البنك المركزي الحسابات المصرفية ضد الاحتيال والسرقة، عكس العملات الرقمية التي لا تتمتع بنفس تدابير ومعايير السلامة، لهذا يؤكد عدد من الخبراء أن هذا الأمر يفرض على المؤسسات المالية الرسمية التكيف مع هذه المتغيرات، حماية للعملة الوطنية والحسابات المصرفية من أي تلاعب.

ونبهت المؤسسات المالية المغربية الرسمية إلى أن مخاطر استعمال العملات الافتراضية تتجلى في غياب

محمادي يعقوبي
الدرهم الافتراضي بدأ
يكتسب أرضية بين
المسؤولين

وإشارة الخبير الاقتصادي محمادي يعقوبي في تصريح لـ "العرب"، إلى "أن فكرة الدرهم الافتراضي أو الإلكتروني بدأت تكتسب أرضية بين المسؤولين، لمواكبة التطور الرقمية للعملات الرقمية وازدهار عملة البيتكوين"، مضيفاً "أن المغرب بدأ يفكر بجديفة في مجال العملات الرقمية والمدفوعات غير النقدية".

وارتباطاً بالسياسة النقدية سيكون من اختصاصات البنك المركزي مراقبة تطور هذه العملة إذا تم تقرير تفعيلها، وقد لفت الخبير الاقتصادي إلى أن المعطيات الجديدة دفعت المغرب إلى

ارتفاع أرباح أدوية الحكمة مدفوعة بمنتجات علاج كورونا

لندن - حققت شركة أدوية الحكمة البريطانية زيادة في أرباح التشغيل الأساسية السنوية مدفوعة بقطاعي أدوية الحقن والأدوية النوعية، فيما تتوقع تحقيق مبيعات أعلى في قطاعاتها الثلاثة الرئيسية في 2021.

وفي حين ترجى المستشفيات والمرضى في أنحاء العالم عمليات جراحة اختيارية، تلقى قطاع أدوية الحقن التابع للشركة دعماً بفعل الطلب على بعض المنتجات المستخدمة في علاج مرض كوفيد - 19.

مليون دولار في العام المنتهي يوم 31 ديسمبر لكنها خالفت متوسط تقديرات المحللين بتحقيق 574 مليون دولار.

وتتوقع الشركة تحقيق نمو للإيرادات في منتصف خانة الأعداد في 2021 لقطاع أدوية الحقن، أكبر قطاعاتها والمنتج لعقار ريميديسيفير الخاص بشركة جيلباد الأميركية للأدوية المستخدم في علاج كوفيد - 19.

وقفزت إيرادات القطاع 10 في المئة إلى 977 مليون دولار في 2020.

ونكرت الشركة أن إيرادات قطاع الأدوية النوعية زادت ثلاثة في المئة إلى 744 مليون دولار بفضل مساهمة أفضل من المتوقع من إصدارات جديدة، فيما من المتوقع أن تكون الإيرادات في 2021 بين 770 مليون و810 ملايين دولار.

وقالت الشركة إنها تتوقع نمو إيرادات الأدوية ذات العلامة التجارية في منتصف خانة الأعداد بالأسعار الثابتة للعملة.

وقالت الحكمة التي تأسست في الأردن عام 1978 إنها ستوزع أرباحاً للعام بالكامل بقيمة 50 سنتاً للسهم ارتفاعاً من 44 سنتاً في 2019.

وذكرت الشركة، التي تورد العديد من العقاقير النوعية مثل العقاقير المخدرة ومسكنات الألم والمهدئات ومضادات العدوى وغيرها، أن "أرباحها التشغيلية الأساسية زادت 11 في المئة إلى 566

مليون دولار قيمة أرباح أدوية الحكمة خلال 2020 بفضل طفرة أدوية الحقن وعلاجات الوباء

الحقن تنمي أرباح شركات الأدوية

وخلال العام 2015 اشترت شركة أدوية الحكمة، شركة روكسان الأميركية لصناعة الأدوية والتابعة لشركة بوريغز إنغلهام الألمانية، مقابل 2.65 مليار دولار.

وقالت حينها، إن الصفقة ستحولها إلى سادس أكبر لاعب في سوق الأدوية الأميركية البديلة من حيث حجم العائدات.

وتتعرض شركات صناعة الأدوية البديلة لضغوط تدفعها إلى عقد صفقات، بسبب قلة الأدوية التي تتحول إلى دواء رخيص الثمن بعد مرور الوقت على براءة الاختراع، مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات الماضية.

وأكدت أدوية الحكمة أنها ستدفع نحو 1.18 مليار دولار نقداً وتصدر 40 مليون سهم جديد لشركة بوريغز، إضافة إلى نفقات إضافية تقارب 125 مليون دولار لتطوير أداء روكسان.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة آنذاك، إن "الصفقة لها قيمة استراتيجية كبيرة وهي نقطة تحول في موقعنا ومستوى نشاطنا في سوق الأدوية البديلة الأميركية".

وأضاف أن "خطوط إنتاج روكسان وخبرات البحث والتطوير والتميز في الإنتاج، ستخلق قاعدة صلبة للنمو المستدام على المدى الطويل".

وتتمثل استثمارات صناعة الأدوية مجالا حيويًا، وتعكف الحكومات على استقبال هذا النوع من الاستثمارات، نظراً للأرباح الطائلة التي يدرها خصوصاً في ظل أزمة اقتصادية كبيرة ترتبط بضغوط وباء كورونا.

وشركة أدوية الحكمة، هي شركة أدوية متعددة الجنسيات تأسست سنة 1978 في الأردن على يد الأردني سميح دروزة، وهي أول شركة من أصل عربي تدخل السوق الأميركي والبريطاني والأوروبي، ثم توسعت واستحوذت على مصانع في أميركا والبرتغال وإيطاليا وتونس والسعودية ومصر والجزائر، وطالت نحو 52 سوقاً في العالم.



الحقن تنمي أرباح شركات الأدوية